

• بقانون ١٠٠٠ (من ٣٠) المادة ١٤٧ وبنودها (١/٢٩٦)

المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية  
المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٠٠٠  
في المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٠٠٠  
في المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٠٠٠  
في المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٠٠٠  
في المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ١٠٠٠

• المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

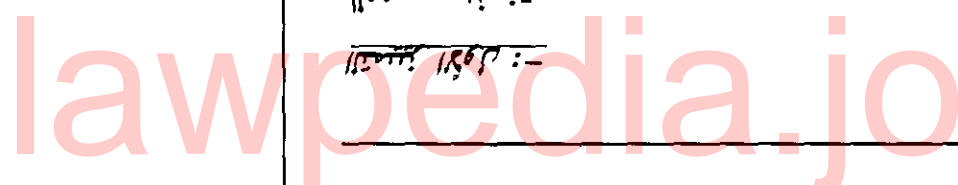
:- المادة

:- المادة

• المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

:- المادة

:- المادة



المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

المادة

وزارة العدل

المادة ١٤٧ من قانون المحكمة الاتحادية

٢٠١٠/١٢٥

رقم القضية

موضوعها : الجزائية

معدتها : المحكمة الاتحادية



٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإدانة المتهم فقط لوجود حيوانات منزوية على كلصون المجني عليها رغم وكما ذكر أعلاه وأيد ذلك شهود النيابة والدفاع أن المتهم لم يكن موجوداً وقت وقوع الجرم مع المتهم .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٠/١/١٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلبت في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

#### ويتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة وتناقضت في أقرائها حينما أدانت المميز بالرغم من أنه لم يرد في قرارها ما يشير إلى قيام المميز بارتكاب الفعل المسند .

٢- أخطأت المحكمة حينما اعتبرت النظر أثناء الفعل المعزوم من قبل المتهم محي الدين هو بمثابة هتك عرض وقد جازيت بذلك الصواب والقانون .

٣- أخطأت المحكمة بعدم أخذها بعين الاعتبار بأن كافة شهود النيابة بما فيها شهادة المجني عليها لم يتطرقوا إلى قيام المميز بممارسته أي أفعال ، عدا عن كون الشاهدة ذكرت وكما ورد في قرار المحكمة ما يلي ( المتهم كان قاعد شاهد وهو يعمل في وقال له لا تعمل كل شيء ) وكان على المحكمة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار أي أنه لم يقم بأي فعل بل ونهى شقيقه عن القيام بالأفعال المعزومة وكان يتوجب إعلان براءة المميز لا إدانته.

٤- أخطأت المحكمة وجانبها الصواب بالتطبيقات القانونية وفي وزن البينة وجاء قرارها غير معلل ولا مسبب بصورة كافية وذلك خلافاً لأحداث هذه القضية .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلبت في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

٠ التوقيع لمدة سنة واحدة من تاريخ التوقيع .  
٠ الأمانة العامة لمديرية الشؤون الإدارية والمالية  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )

٠ التوقيع لمدة سنة واحدة من تاريخ التوقيع .  
٠ الأمانة العامة لمديرية الشؤون الإدارية والمالية  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )

٠ التوقيع لمدة سنة واحدة من تاريخ التوقيع .  
٠ الأمانة العامة لمديرية الشؤون الإدارية والمالية  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )

٠ التوقيع لمدة سنة واحدة من تاريخ التوقيع .  
٠ الأمانة العامة لمديرية الشؤون الإدارية والمالية  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )

٠ التوقيع لمدة سنة واحدة من تاريخ التوقيع .  
٠ الأمانة العامة لمديرية الشؤون الإدارية والمالية  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )  
بمحافظة الأحواز الشمالية ( ١٠٠٠٠ ) من ( ٣٠٠٠ )

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

لم يقل مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار الصادر عن المحكمة بحق المتهمين . فطعن فيه تمييزاً .  
وبنفس الوقت رفع الأوراق لمحكمة فيما يتعلق بالمتهم (ج/١٣) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وقد أصدرت محكمة التمييز قرارها رقم (٢٠٠٩/١٠٩٢) تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٥ بالأكثرية وجاء فيه ما يلي :-

(وبالنسبة لأسباب التمييز المقدمة من مساعد النائب العام نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد قررت إعلان براءة المتهمين رغم وجود حيوانات منوية تعود للمتهم كما جاء بتقرير المختبر الجنائي . وعملت المحكمة ذلك بأن المجني عليها الطفلة ذكرت أن المتهم زكريا لم يعمل معها شيء ولكنه كان جالس في نفس الغرفة التي كان شقيقه المتهم يهتك بها عرض شقيقته وهذا يفيد انه اطلع على عورتها أثناء أن كان شقيقها يضع قضيبه على مؤخرة شقيقته وأنه على أثر ذلك نزلت منه حيوانات منوية مسحت بكسون المجني عليها وهي التي ظهرت بتقرير المختبر الجنائي وهذه الأفعال من المتهم لمشاهدته لشقيقته يهتك عرض شقيقته الطفلة وإطلاعه على عورتها وتزيله الحيوانات المنوية ومسحها بكسونها تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض لشقيقته وفقاً لأحكام المادة (٢/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) من نفس القانون ولا يرد هنا ما ذكرته الطفلة المجني عليها أن المتهم لم يعمل معها شيء وإنما كان شاهداً على ما يحصل معها .  
أما بالنسبة للمتهم فإنه لم ترد البينة على ارتكابه الجرم المسند إليه ونحن نؤيد محكمة الجنايات الكبرى بما توصلت إليه من إعلان براءة المتهم وبنفس الوقت نجد أن أسباب التمييز واردة على القرار المطعون فيه بما يتعلق بالمتهم وموجبة لنقضه .  
وأما بالنسبة لكون القرار الصادر بحق المتهم مميز بحكم القانون فإن محكمة تجد أن هذا القرار جاء موافقاً للأصول والقانون واقعة وتسيباً و اسناداً و عقوبة ولا يوجد أي سبب من الأسباب الواردة في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية يستدعي تدخل محكمة بما ورد فيه .

وعليه واستناداً لما تقدم نقرر ما يلي :-

- ١ . تأييد القرار المطعون فيه بالشنق المتعلق بالمتهم
- ٢ . تأييد القرار المطعون فيه بالشنق المتعلق بالمتهم
- ٣ . نقض القرار المطعون فيه في الشنق المتعلق بالمتهم وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء مقتضى القانوني ((.

وجاء في قرار المخالفة المعطى من القاضي المترئس

في الدعوى التمييزية الجزائية رقم ٢٠٠٩/١٠٩٢ ما يلي :-

أخالف الأكثرية المحترمة فيما انتهت إليه من حيث القرار المطعون فيه من جهة المتهم

ذلك أن ما اعتبرته الأكثرية المحترمة من فعل قام به المتهم وهو جلوسه في الغرفة التي كان شقيقه المتهم يقوم فيه بهتك عرض شقيقته المجني عليها الطافلة وبأنه كان ينظر إليهما أثناء أن كان المتهم يضع

قضييه في مؤخرتها حيث نزلت منه الحورانات المنوية وقام بمسحها بالكسورن وحيث أجرو برغم من بشاعة الفعل ودنائه ومجافاته للأخلاق والآداب العامة إلا أنه فعل غير مجرم ذلك أن المتهم لم يكشف صورة شقيقته وإنما استرق النظر إليها أثناء أن كان شقيقه المتهم يضع قضييه على مؤخرتها وقد أثار ذلك شهوته الجنسية وبالتالي فإنه لم يتم بأي فعل مادي إجباري بعد تعدياً على عرض المجني عليها الطافلة وعليه فإني أرى تأييد القرار المطعون فيه من حيث المتهم

بعد النقض والإعادة أعيد قيد الدعوى مجدداً لدى محكمة الجنايات الكبرى تحت الرقم (٢٠٠٩/١١٢٤) والتي اتبعت النقض وبعد استكمال إجراءات المحاكمة على النحو الوارد بمحاضرها .

وبتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١ أصدرت قرارها رقم (٢٠٠٩/١١٢٤) الذي قضت فيه عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٦) عقوبات ودلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته.

وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادة (٧/٢٩٦) عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات والرسم والمصاريف وكون المتهم أخ للمجنى عليها مما ينطبق عليه وصف المحارم ويستوجب تشديد العقوبة بحقه عملاً بالمادة (٣٠٠) من قانون العقوبات فتقرر المحكمة عملاً بالمادة (٣٠٠) عقوبات إضافة الثلث إلى العقوبة الأصلية وتصبح العقوبة بعد التشديد تسع سنوات وأربعة أشهر والرسم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

والإسقاط والد المجنى عليها حقه الشخصي والذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً وصلاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة على أربع سنوات وثمانية أشهر والرسم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .  
وحيث أن المجرم مكفولاً تركه حراً لجن اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يقبل المميز بالحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة باللائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠١٠/١/١٤ واللائحة الأخرى المقدمة منه أيضاً بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ .

كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً .

#### ورداً على أسباب التمييز :-

ومن كافة أسباب التمييز ومقادها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها لأن المتهم بريء من الجرم المنسوب إليه وإن أركان جرم هتك العرض غير متوافرة بهذه الدعوى .

في ذلك نجد أن محكمتنا وبموجب القرار رقم (٢٠٠٩/١/٠٩٢) بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥ قد نقضت الحكم بحق المميز زكريا للعطل الواردة فيه .

وحيث أتبعته محكمة الجنايات الكبرى النقض وسارت بالدعوى على هدي ما جاء بقرارنا المشار إليه وتوصلت إلى أن ما قام به المميز زكريا من أفعال تجاه المجنى عليها وهو وجوده في الغرفة أثناء اعتداء المحكوم على المجنى عليها

~~ك. ا. 125-010g01~~

ك. ا.  
ق

ك. ا. 125-010g01

<del>ك. ا. 125-010g01</del>	<del>ك. ا. 125-010g01</del>	
<del>ك. ا. 125-010g01</del>	<del>ك. ا. 125-010g01</del>	<del>ك. ا. 125-010g01</del>

lawpedia.jo

٢٠١٠/٣/٢١ الموافق ٢١/٣/٢٠١٠

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

ك. ا. 125-010g01